

## أردوغان يطمح لابتلاع المتوسط.. فماذا عن طموحات السراج

علي قاسم  
كاتب سوري  
مقيم في تونس

بعد أسبوعين من مذكرة تركية قُدمت إلى الأمم المتحدة، وقعت اتفاقية مع حكومة فايز السراج في ليبيا، أثارت الكثير من الاحتجاجات داخل ليبيا وخارجها. ما يريده أردوغان من الاتفاقية يوضحه فحوى المذكرة، التي تتحدث عن حق تركيا بالتمدد في حدودها البحرية شرق البحر المتوسط، في مشروع أطلق عليه أردوغان "الوطن الأزرق"، يزعم فيه أن لتركيا الحق في مناطق بحرية جنوب جزيرة رودس اليونانية، ويتجاهل وجود جزيرة يونانية في جنوب غرب بحر إيجه وهي بوديكانيسي، وجزيرة كريت الكبيرة.

وطالب أردوغان اليونان ومصر وليبيا، بإعادة ترسيم الحدود البحرية في المنطقة غرب جزيرة رودس اليونانية، ممهدا لطلبه بتدريبات عسكرية بحرية، جرت في بحر إيجه والبحر المتوسط في مارس الماضي، مستعرضا قدرات تركيا العسكرية البحرية.

ما يرمي إليه السراج من توقيع الاتفاقية مع أردوغان، هو الاستفادة من علاقة الود التي ظهرت بين موسكو وأنقرة، ومن الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة

وبالطبع جرت التدريبات تحت اسم "الوطن الأزرق" في رسالة واضحة حول تطلعاته في شرق المتوسط. وفيما ادانت مصر الاتفاقية واعتبرتها باطلية، لا تترجم ولا تؤثر على مصالح وحقوق أي طرف ثالث، ولا أثر لها على منظومة تعيين الحدود البحرية في منطقة شرق المتوسط، اعتبرت اليونان الاتفاقية غير مقبولة، وأنها انتهاك واضح لقانون البحار الدولي.

مجلس النواب الليبي من جهته رأى أن الاتفاقية تهدف إلى تزويد الميليشيات الإرهابية بالسلاح، والأخطر أنها تسمح للجانب التركي باستخدام الأجواء الليبية ودخول المياه الإقليمية دون إذن، وهو ما يمثل تهديدا حقيقيا وانتهاكا صارخا للأمن والسيادة الليبية.

وحذر المجلس من أن الاتفاقية تمثل تهديدا تركيا للأمن العربي وللأمن والسلم في البحر المتوسط، وهي خطوة ترقى إلى تهمة الخيانة العظمى.

استفزازات أردوغان بدأت في اللحظة التي شرعت فيها تركيا بالتعقيب عن الغاز في منطقة شرق المتوسط، وبالتحديد في مناطق تابعة

لجمهورية القبرصية، ما جعلها عرضة لعقوبات من الاتحاد الأوروبي. تلاها نشر موقع الرئاسة التركية الرسمي صورة للرئيس تظهر خلفه خارطة توضح ما تطلق عليه أنقرة "الوطن الأزرق".

التقطت الصورة، التي أثارها الجدل، في سبتمبر الماضي، ووقع حينها أردوغان على وثائق كتب عليها "الوطن الأزرق"، حيث تتمدد الحدود البحرية لتركيا لحوالي 462 ألف كيلومتر، لتشمل الجزء الشرقي بكامله من بحر إيجه، وكذلك جزر ليمنوس ولسبوس ورودس وشيوس، وكلها جزر تابعة لليونان.

طموحات أردوغان في التوسع والسيطرة، مستعينا بالغطاء الأيديولوجي، الذي توفره له حركة الإخوان المسلمين، لم تعد خافية على أحد، وهي تكفي لتفسر مصلحته من وراء التوقيع على الاتفاقية.

لكن، ماذا عن طموحات السراج، وماذا يامل من وراء توقيع الاتفاقية؟ يتدخل من الأمم المتحدة، وضعت ليبيا تحت الفصل السابع (شكلا من أشكال الوصاية)، وجمي بالسراج وحكومته لتنفيذ مخطط الإخوان المسلمين، وهي تتحرك بأوامر من أردوغان، الذي يرى في نفسه وصيا شرعيا على الإخوان المسلمين القابضين على زمام الأمور في ليبيا.

ويسعى لأن يكون زعيما للمسلمين السنة، وإحياء الدولة العثمانية. تلاحم المصير بين الإخوان وحكومة السراج، لا يفسر وحده اختيار هذا الوقت لتوقيع الاتفاقية، التي لم يكشف الطرفان عن بنودها، وإن كانت هناك إشارات مؤكدة إلى أن ما تم توقيعه في إسطنبول هو اتفاقية تتعلق بـ"الدفاع المشترك"، ستكون لها مستقبلا تأثيرات مباشرة في رسم ملامح المرحلة المقبلة.

"الدفاع المشترك" هي كلمة السر... ما يبحث عنه السراج هو شراء الحماية التركية، بعد أن وجدت رسائل خليفة حفتر أذانا صاغية في باريس وموسكو والقاهرة، ومؤخرا ظهرت مؤشرات على أن واشنطن تصغي هي الأخرى لتلك الرسائل.

ما يرمي إليه السراج من وراء مناورة التوقيع على الاتفاقية مع أردوغان، بشكل فاجأ فيه الجميع، هو الاستفادة، أولا، من علاقة الود التي ظهرت بين موسكو وأنقرة، وثانيا، من الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة. هذا التوظيف سيضمن للسراج الاستمرار في الحكم، حتى وإن تم ذلك على حساب تقسيم ليبيا وتجزئتها.

وبرهان السراج على أن موسكو لن تغضب أنقرة، التي اختارت التقارب معها على حساب واشنطن، لذلك ستسعى للبحث عن حل يرضي الأطراف المتصارعة في ليبيا.

أيضا، وجود اتفاقية دفاع مشترك، بين حكومة السراج وتركيا، سيقلل من شهية واشنطن، إن هي فكرت يوما بتقديم دعم مباشر لقوات حفتر.

وبينما يتابع أردوغان سعياً لإحياء حلم الخلافة العثمانية الكبير، يبحث السراج عن تأمين الحماية لنفسه، حتى لو جاءت عن طريق الشيطان.



## رضوخ عادل عبدالمهدي مجرد بداية

سلام سرحان  
كاتب إعلامي  
عراقي

لا يمكن اعتبار رحيل رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي، نقلة نوعية في بركان الثورة العراقية على النفوذ الإيراني، إلا إذا تم اعتبارها شرخا أوليا في نظام المحاصصة الطائفية، الذي تديره طهران.

ينبغي الآن تأجيل جميع المطالب الأخرى المتعلقة بتعديل الدستور وقانون الانتخابات مؤقتا، والتركيز على منع تنصيب دمية إيرانية جديدة ورفع سقف المطالب إلى أقصاها بشأن الشخصية، التي تتولى تشكيل الحكومة ومن تختارهم للحقائب الوزارية.

تأجيل جميع المطالب ضروري، لأن مسار تحديد الإصلاحات ومسار تنفيذها سوف يعتمد على استقلالية وكفاءة رئيس الحكومة الجديد وطاقمه الوزاري، والأهم من ذلك طريقة تعامله مع الاحتجاجات والتفاعل مع مطالبها والكشف عن قتلوا المتظاهرين.

معظم العراقيين، إن لم نقل جميعهم، توقعوا نهاية دور عبدالمهدي منذ الخميس، حين يعد بإمكان نظام الولي الفقيه في طهران ودولة الميليشيات التابعة له في بغداد، مواجهة غضب الشارع العراقي، بعد مجزرتي الناصرية والنجف التي راح ضحيتها عشرات المتظاهرين السلميين ومئات الجرحى. قائمة، ولم تات الاستقالة تحت ضغط جريمة المجزرتين أو غضب الثوار والغالبية الساحقة من سكان البلاد.

فحتى المحتجين المطالبين بدولة المواطنة المدنية وجهاوا انظارهم إلى خطبة الجمعة الصادرة عن المرجعية الدينية لمعرفة الاتجاه الذي ستنذهب إليه الحكومة.

وجاءت الوقاحة في أقصى درجاتها، كما كان متوقعا بيان صادر من مكتب رئيس الوزراء أن قرار عبدالمهدي جاء استجابة لدعوة لتغيير القيادة أطلقها المرجع الأعلى على السيستاني، أي أنها لم تحفل بالشارع المنتفض والمجازر التي ارتكبت منذ بداية الشهر الماضي.

وذكر البيان تحديدا أن عرض الاستقالة جاء "استجابة لهذه الدعوة وتسهلا وتسريعا لإنجازها بأسرع وقت، سارفع إلى مجلس النواب الموقر الكتاب الرسمي بطلب الاستقالة من رئاسة الحكومة الحالية".

مطالب الانتقال بالعراق إلى دولة مدنية، لا تستقيم مع انظار رأي المرجعية الدينية، رغم أن معظم من ينتظرون رأيا يقولون إن مواقفها سهلت على الأقل قيام الطائفيين والفاصوليين يهدم الدولة على مدى أكثر من 16 عاما، بل إن كثيرين يقولون إنها تبادل الأدوار معهم لترسيخ الحكم الطائفي.

ليس في ذلك انقاص من مكانة المرجعية الدينية في النجف أو الذي يتبعون توجيهاتها، فهي بنفسها تؤكد، ولو شكليا، أنها لا تسعى إلى أي دور

سياسي، بل إنها تشير أحيانا إلى أنها تدعم الدولة المدنية.

احترام جميع المرجعيات الدينية لكافة الطوائف والأديان أمر مفروغ منه، لكن أي تدخل منها أو حتى انتظار رأيا في الحياة السياسية، هو سبب رئيسي لخراب العراق أو أي دولة في العالم، وهو يسبب إلى مكانتها الدينية من جهة ويقوض فرص الشفافية والكفاءة والمهنية في العمل السياسي من جهة أخرى.

ولذلك فإن اتخاذ القرارات وحدث التحولات السياسية بناء على إشارة من المرجعية، وانتظار المطالبين بدولة المواطنة المدنية لتدخلها ينطوي على خلل فاضح ويثير أسئلة صعبة بشأن من هو الحاكم الفعلي للبلاد؟

المرحلة المقبلة تتطلب اختيار محامين مستقلين لأداء دور مؤقت ومحدد للتفاوض نيابة عن المحتجين من أجل تحقيق أفضل المكاسب وحماية زخم الثورة

يمكننا أن نتفهم ما نقلته الصور وتسجيلات الفيديو عن بهجة المحتجين في ساحات الاعتصام بإعلان عبدالمهدي، رغم أنها لم تات رضوخا لإرادتهم وتضحياتهم، بل لأوامر من المرجعية الدينية.

كما أن إعلان رئيس الوزراء يشير إلى "عزمه" الاستقالة، أي أن ذلك قد يمر بانعطافات وربما مخاض عسير، لتتمرر شخصية تبدو مستقلة تحظى بقبول المحتجين، مع ضمان عدم تهديد القوى المختصة للسلطة، والتي من المستبعد أن تستسلم بسهولة.

لذلك ينبغي تأجيل الاحتفال بتراجع قوى المحاصصة الطائفية وتركيته الجهود على جبهة واحدة للتأثير في مسار تشكيل الحكومة، وعدم تشتيتها على مطالب أخرى، ستتأثر بنتائج المطالب الأساسي. متابعة الجدل الذي يصدر من الشبان المحتجين في الساحات وفي مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك من المراقبين وعموم الشعب العراقي من انطلاق الانتفاضة، أظهر ترجيح كفة من يحشرون حزمة شاملة من المطالب في ممر ضيق ويريدون إسقاط النظام دفعة واحدة دون التفكير كيفية تنفيذ ذلك عمليا.

وكانت الأصوات التي تدعو للتركيز على مطالب أساسية محددة مثل الكشف عن قتل المتظاهرين، تقابل بالاستهجان. أما من يطالب باستثمار انحناء قوى السلطة لضغط الاحتجاجات وتثبيت بعض المكاسب، فكان نصيبها أحيانا.

ينبغي الانتباه إلى أن دولة الخراب الطائفي لا تتعلق بزعامات معدودة أو عشرات السياسيين أو مئات المسؤولين، بل بمئات الآلاف الأشخاص الذي اغتصبوا مفاصل الدولة، بل وملايين الأشخاص الذي احتلوا الوظائف دون حق عن طريق قنوات المحاصصة الطائفية.

مصير البلاد في مفترق طرق ولا يمكن عزله عن اختناق إيران واقترابها من انهيار النظام بفعل شرارة الاحتجاجات التي انتقلت من العراق إلى المدن الإيرانية، ولذلك من الحكمة تفكيك النظام تدريجيا، لأن تهديد كل تلك القوى دفعة واحدة يمكن أن يدفع إلى فوضى شاملة.

لا ينبغي أن نتجاهل التصعيد الخطير، إذا أردنا محاسبة الآلاف القطط السمان والمليشيات المسلحة للقضاء عليها دفعة واحدة، دون فتح نافذة لها للهروب، خاصة أنه لم يعد له أي مكان أو ملاذ للهروب في ظل ترنخ النظام الإيراني واقترابه من السقوط.

هناك آراء مقاطعة بشأن سقف المطالب لاختيار شخصية تقود الحكومة في مرحلة انتقالية لحين وضع اللبنات الأساسية لتحقيق جميع مطالب المحتجين بالوصول إلى دولة مدنية مستقلة.

سيحرص كثيرون على الإصرار على اختيار شخصية بعيدة كل البعد عن الأحزاب الطائفية وربما شخصية معروفة بمواقفها المعادية للنفوذ الإيراني في العراق من أجل اقتلاع جميع أذنابه.

وهنا، ومن موقف عقلائي، يمكننا أن نتخيل صعوبة دورها في مواجهة عشرات الميليشيات والحيتان الكبيرة وقد تنكسر دون تحقيق الغاية التي يطمح إليها الشارع المنتفض. وقد نصل إلى مواجهات دموية خطيرة.

هناك رأي آخر يقول إن حقن الدماء وتسهيل عملية انتقالية سلسة إلى دولة مدنية، تتطلب تفكيك النظام الطائفي تدريجيا، واختيار شخصية نزيهة غير صدامية، تسمح بتثبيت قواعد طي مرحلة الخراب المظلمة من خلال إجراء الإصلاحات المطلوبة وفق الأطر الدستورية.

المواجهة الشاملة لا ينبغي أن تكون الأولية القصوى، ولا حتى تحسين الخدمات وتعيين العاطلين، بل تعديل قانون الانتخابات وإصلاح مفوضية الانتخابات وتسهيل تعديل الدستور وإجراء انتخابات عادلة ونزيهة، وقبل ذلك الكشف عن الأطراف التي قتلت المتظاهرين ومحاسبتهم.

ينبغي التركيز على أفضل السبل تحرير البلد المختلف، وعدم الضياع في مواجهات جانبية، بعد أن قدمت ثورة الشباب وعيا جديدا مفاجئا لجميع الأجيال السابقة، وأعلنت ولادة الهوية الوطنية الجامعة في أبنئ صورها.

من معجزات تلك الثورة أنها روح عراقية جامعة بلا زعامات أو قيادات، وقد فشلت جميع محاولات إظهار وجوه محددة لها. وكان في ذلك أبرز أسباب قوتها التي أرعبت الطبقة السياسية الطائفية الفاسدة.

عدم اختيار زعامات ساهم بشكل كبير في تعزيز زخم الاحتجاجات وانتصارها، لأن اختيارهم ودخولهم في مفاوضات مع الحكومة كان يمكن أن يؤدي لتبريهم وتبديد زخم الانتفاضة. مع ذلك لا يمكن أن نتخيل عدم وجود عشرات أو مئات الشخصيات البارزة فيها، على الأقل بسبب دورها الفاعل في التنظيم المذهل لساحات الاحتجاج الذي يمتد من العمليات اللوجستية مثل الإسعاف إلى توفير حاجات المعتصمين وتنفيذ أعمال الصيانة والتنظيف الهائلة، التي شهدتها مواقع الاحتجاجات.

ومع أن عدم ظهور قيادات أو زعامات أمر يثير الإعجاب، ويكشف عن تفاني الجميع في سبيل إنقاذ البلاد، إلا أن المرحلة المقبلة قد تحتاج لتنظيم سبل توصيل أصواتهم، التي ستفرض ملامح الخطوات المقبلة ومستقبل البلاد.

واقترح هنا اختيار محامين مستقلين، لأداء دور مؤقت ومحدد، وهو الاستماع إلى مطالب المحتجين في جميع المدن وبلورة مطالب محددة يمكن مراقبة تنفيذها، ويمكن أن يكون المحامون عراقيين أو حتى عرب أو أجانب.

وسبب ذلك حماية زخم الثورة عدم اندفاع المحامين للقيام بأدوار قيادية، إضافة إلى تفويت فرصة تربيهم والضغط عليهم لأنهم مجرد ممثلين قانونيين للنوار، تنتهي مهمتهم بنهاية المفاوضات.

